A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/S-19/32
27 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ
جدول أعمال القرن ٢١

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من البعثة الدائمة لملديف لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يهدي القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية ملديف لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويتشرف بصفته رئيسا لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بأن يرفق طيه نسخة من إعلان نيودلهي لعام ١٩٩٧ الصادر عن وزراء البيئة في بلدان الرابطة بشأن اتخاذ موقف موحد قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ويطلب تعميم هذا الإعلان كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة.

290797 280797 97-19287

مرفق

إعلان نيودلهي لعام ١٩٩٧ الصادر عن وزراء البيئة بشأن اتخاذ موقف موحد من جانب بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

نحن وزراء البيئة في البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وقد اجتمعنا في نيودلهي في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

إذ نشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢،

وإذ نشير إلى الإعلان الصادر عن رؤساء الدول أو الحكومات خلال اجتماعات مؤتمري القمة السابع والثامن لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعقودين في داكا عام ١٩٩٣ وفي دلهي عام ١٩٩٥،

وإذ نلاحظ النتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات العالمية الرئيسية المعنية بالتنمية الاجتماعية، والسكان، والمرأة، والموئل، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ نكرس أنفسنا من جديد لمهمة تحقيق التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة،

وإذ يسارونا القلق من أن الفقر هو العنصر الرئيسي المساهم في التدهور البيئي في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي تعاني من انخفاض مستويات التصنيع، والانتشار الواسع للأمية، وسوء التغذية، والرعاية الصحية والإسكان غير الكافيين،

وإذ نرى أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر اليوم أكبر مما كان عليه إبان مؤتمر قمة ريو، وإذ نؤكد من جديد أن القضاء على الفقر هو الأولوية المطلقة للبلدان النامية لكي يتسنى تحقيق التنمية المستدامة في سياق النمو الاقتصادي المتواصل،

وإذ نضع في اعتبارنا أن تلبية الاحتياجات اليومية لغالبية سكان هذه البلدان تتم بالدرجة الأولى من خلال الاعتماد المباشر على الموارد الطبيعية للمنطقة، وأن بلدان المنطقة رغم ما تصادفه من مصاعب اقتصادية تولي أولوية عليا للحفاظ على البيئة الطبيعية عن طريق جملة أمور من بينها أساليب الحياة البسيطة التي تتميز بها،

وإذ نلاحظ مع الارتياح ما اضطلعت به بلدان المنطقة من مبادرات لحفظ البيئة مع تلبية الاحتياجات الإنمائية للسكان عن طريق النمو الاقتصادي العريض القاعدة،

وإذ نعيد تأكيدنا لأهمية تكثيف التعاون الإقليمي في كافة مجالات البيئة والتنمية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية،

وإذ يساورنا القلق لقلة الشواهد على وجود تحول رئيسي في اتجاهات وسلوك البلدان الصناعية، رغم قبول الجميع لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة عن التدهور البيئي العالمي،

وإذ نرى أيضا أنه بالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الصناعية في ريو بتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية كافية ويمكن التنبؤ بها، فإن التقدم المحرز في هذا السبيل مخيب جدا للآمال،

وإذ نقر بأن المسؤولية الأولية عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تقع على عاتق الحكومات الوطنية، إلا أن عدم تقديم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة الكافيين للجهود التي تبذلها البلدان النامية قد عاقها عن اتخاذ الإجراءات الفعالة في هذا الصدد،

وإذ نلاحظ أن قدرا كبيرا من التدهور البيئي ينجم عن أساليب المعيشة غير المستدامة في العالم الصناعي أو عن فقر البلدان النامية وتخلفها، الذي ينتج نفسه عن أنماط النمو غير العادلة، ومعدلات التبادل التجاري وتدفقات الاستثمار غير المواتية، وعن بيئة اقتصاد كلي على الصعيد العالمي غير داعمة لتطور البلدان النامية،

وإذ نلاحظ ببالغ القلق ما تصادفه البلدان النامية من صعوبة في التصدي لأهدافها البيئية والإنمائية المشروعة في ظل أوضاع تتسم بميول متزايدة نحو فرض إجراءات الحماية الجمركية ضد الواردات القادرة على المنافسة من البلدان النامية،

وإذ نلاحظ مع الارتياح النجاح في إبرام الاتفاقيات الدولية الأربعة المنبثقة عن مؤتمر ريو والمتصلة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر، والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال،

وإذ يساورنا القلق لعدم قيام عدة بلدان متقدمة النمو بالتصديق بعد على هذه الاتفاقيات التي تتسم بأهمية أساسية للبلدان النامية في هذه المنطقة،

وإذ نسلم بأن البلدان الواطئة الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عرضة للتضرر أكثر من غيرها اذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة لتغير المناخ،

وإذ يساورنا القلق من أن هشاشة النظام الإيكولوجي لجبال الهملايا تؤثر على عدد كبير من السكان في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي،

وإذ نلاحظ أهمية تقاسم المعلومات وإنشاء الشبكات على نحو فعال في المجالات والاستراتيجيات والتكنولوجيات البيئية في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بغية تعزيز التعاون الفعال من أجل التنمية المستدامة فيما بين الدول الأعضاء،

وإذ نرحب بالتطوير التدريجي للقوانين البيئية في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

جدول أعمال القرن ٢١

١ - نؤكد من جديد أن البيئة محل اهتمام مشترك، ونتعهد بدعم التعاون الدولي في هذا الميدان؛

٢ - نتعهد بتكثيف قدر أكبر من التعاون الإقليمي في جميع المجالات المتعلقة بالبيئة والتنمية؛

٣ - نؤكد ضرورة التركيز في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على الوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

٤ - نؤكد من جديد معارضتنا الشديدة لفرض اشتراطات على التدفقات التجارية والمالية الدولية في شكل "شروط بيئية"، ونشدد على أن حماية البيئة لا تنفصل عن القضايا العامة للتنمية؛

٥ - نؤكد أن تدابير السياسات التجارية العامة المتخذة لأغراض بيئية لا ينبغي أن تشكل وسيلة لفرض قيود تعسفية أو مقنعة على التجارة الدولية؛

٦ - نشدد على ضرورة دعم السياسات التجارية والسياسات البيئية كل منهما للأخرى على نحو يسهم في النمو الاقتصادي المتواصل وعلى أن التدابير الإيجابية من قبيل التدفقات المالية، والمساعدة التقنية والتكنولوجية أفضل من التدابير التجارية في التصدي للإجراءات البيئية؛

٧ - نؤكد أن حماية البيئة تتطلب جهودا متواصلة من أجل تغيير الأنماط الاستهلاكية، وبخاصة في البلدان الصناعية؛

٨ - نؤكد أهمية التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية للتغلب على الشواغل التي تعتري البلدان النامية فيما يتصل بالطاقة، والنمو الذاتي المتواصل، والبيئة؛

٩ - نحث البلدان المتقدمة النمو على نقل التكنولوجيات والدراية التقنية السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية وأيضا على المساهمة في تدابير بناء القدرات الداخلية للبلدان النامية؛

١٠ - نحث بشدة البلدان المتقدمة النمو على توفير موارد مالية جديدة وإضافية كافية ومستقرة وعلى بلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة فورا؛

١١ - نحث البلدان المتقدمة النمو وجميع وكالات التمويل والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة على تقديم الأموال الكافية بشروط تساهلية و/أو على هيئة منح لبرامج الائتمان الجزئي في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لأغراض تعزيز دور المرأة وتمكينها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٢ - نلتزم بكفالة مشاركة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب والأطفال والمنظمات الطوعية، في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونقرر تعزيز المخيمات الإقليمية لتلاميذ المدارس وتشجيعهم على المشاركة النشطة في حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛

١٣ - نحث البلدان المتقدمة النمو على تقديم المساعدة للبلدان الواطئة الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والأكثر تعرضا للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ من أجل مواجهة تكاليف التكيف وبناء القدرات؛

١٤ - نتفق على التعاون في التخفيف من وطأة الآثار المعاكسة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي كما نتفق على تحديد تدابير التخفيف والتكيف الملائمة؛

١٥ - نؤكد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية منطقة الهملايا والحفاظ عليها للتقليل إلى أقصى حد من المخاطر التي يتعرض لها السكان الذين يعتمدون على النظام الإيكولوجي لهذه الجبال؛

١٦ - نوافق على إنشاء آليات فعالة لإقامة شبكات المعلومات مساعدة للبلدان الأعضاء على حماية البيئة وإدارتها بغية تحقيق التنمية المستدامة.

التنوع البيولوجي

وإذ نلاحظ أن جميع البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي هي أطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وأن الأهداف الرئيسية الثلاثة للاتفاقية، وهي حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي، والاقتسام المنصف لما يترتب على استخدام الموارد البيولوجية من فوائد، اذا قُرنت بسائر أحكام الاتفاقية تعطي بلدان الرابطة الغنية بالتنوع البيولوجي الفرصة لتحقيق القيمة الاقتصادية لمواردها البيولوجية مع حفظ هذه الموارد لصالح تحقيق العدالة فيما بين الأجيال،

وإذ نلاحظ أيضا أن اتفاقية التنوع البيولوجي مؤسسة على مبدأ العدالة، الذي تسعى لكفالته عن طريق التسليم بحقوق بلدان منشأ الموارد الإحيائية في المزايا المترتبة على استغلال مواردها وحقوق السكان المحليين والمجتمعات المحلية الأصلية في التمتع بحصص في المزايا الناجمة عن استخدام نظام معارفهم، وابتكاراتهم، وممارساتهم وتكنولوجياتهم،

وإذ نلاحظ أن البلدان المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية عليها التزام نحو توفير موارد مالية إضافية للبلدان النامية الأطراف بغرض تمكين البلدان النامية من الوفاء بما عليها من التزامات من أجل تنفيذ الاتفاقية، وإذ نلاحظ أيضا أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية نحو إيجاد بيئة ميسرة لنقل التكنولوجيات، بما فيها التكنولوجيات الإحيائية، للبلدان النامية،

وإذ نعترف بأن الموارد الإحيائية يمكن أيضا أن تقتصر على منطقة معينة أو أن يشترك فيها أكثر من بلد من البلدان الأعضاء، وإذ نعترف كذلك بالصعوبات التي ينطوي عليها ضمان إنفاذ أنظمة النقل بفعالية كاملة، وخاصة لأن كميات ضئيلة جدا من المواد الجينية تكفي لأغراض البحث والتنمية، وباحتمال نقلها عبر الحدود دون أن تكتشف،

وإذ نسلم بما قد تصادفه الحكومات الوطنية للأسباب المذكورة آنفا من صعوبات في تنفيذ التشريعات والنظم الوطنية الرامية إلى تسهيل سبل الوصول إلى مواردها الإحيائية بشروط متفق عليها من كلا الجانبين استنادا إلى موافقة مسبقة قائمة على المعرفة،

وإذ نلاحظ ضرورة اتباع نهج موحد فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الجينية وما يرتبط بذلك من مواضيع لأغراض التعاون في البحث والتنمية، والتدريب، وبناء القدرات،

١ - نعرب عما يسارونا من قلق لتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، ولما ينبغي على البلدان المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية تقديمه من موارد مالية جديدة وإضافية إلى البلدان النامية الأطراف بغية تمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛

٢ - نحث البلدان المتقدمة النمو على تعزيز ما تقدمه من دعم للبلدان النامية ومن تعاون معها وعلى إيجاد بيئة ميسرة لنقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الإحيائية، إلى البلدان النامية ولاقتسام المزايا الناجمة عن استخدام الموارد الإحيائية مع بلدان المنشأ اقتساما منصفا؛

٣ - نتفق على أن تبذل البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي جهودا لوضع نهج موحد من أجل الوصول إلى الموارد الجينية التي يشترك فيها أكثر من بلد من البلدان الأعضاء في المنطقة؛

٤ - نتفق أيضا على توسيع نطاق التعاون في المنطقة لأجل حماية التنوع البيولوجي وحفظه؛

٥ - نتفق كذلك على توثيق التعاون لصياغة موقف موحد بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وغيرها من المسائل الأخرى خلال المفاوضات التي تتم في المحافل المتعددة الأطراف بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي؛

٦ - نتفق على التعاون في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لبناء قدرات البلدان الأعضاء في مجالات التصنيف العلمي، والمعلوماتية الإحيائية، والبحث والتطوير، والاستفادة من القوى المؤسسية الحالية للبلدان الأعضاء.

إدارة النفايات الخطرة

وإذ نسلم بما يتسبب عن معالجة الكيماويات والنفايات الخطرة من خطر الأضرار بالصحة البشرية وبالبيئة،

وإذ نضع في اعتبارنا أن بلدان المنطقة تستورد بغرض إعادة التدوير مواد كيميائية وأولية خطرة، هي من النفايات الخطرة التي تنتجها البلدان المتقدمة النمو،

وإذ نلاحظ أن معظم البلدان الأعضاء أطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود،

وإذ نأخذ في اعتبارنا ضرورة التعجيل بعملية التنمية الصناعية في البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على نحو سليم بيئيا،

وإذ ندرك ما تتعرض له البيئة في منطقة البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من تهديد خطير من جراء قيام بعض الدول الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية بازل بالاتجار بصورة متزايدة في النقايات الخطرة وإغراقها في النهاية،

وإذ نسلم بضرورة حماية الصحة البشرية والبيئة عن طريق فرض رقابة مُحكمة على نقل الكيماويات والنفايات الخطرة عبر الحدود،

١ - نؤكد الحاجة إلى جمع ونشر المعلومات عن المواد الكيمائية الشائعة الاستخدام وإلى تقاسم المعارف المتعلقة بتقييم أخطارها؛

٢ - نشدد على أهمية تنظيم حركة المواد الكيميائية والنفايات عبر الحدود وفقا للاتفاقات والمبادئ التوجيهية المعتمدة دوليا ولالتزامات البلدان المتقدمة النمو الأطراف في هذا الصدد؛

٣ - نتفق على اتخاذ كل الخطوات الملائمة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة فضلا عن تعزيز التعاون على إصدار التشريعات الوطنية الملائمة، والاشتراك في المعلومات والتدريب؛

٤ - نؤكد ضرورة إيجاد تفاهم فيما بين البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فيما يتعلق بنقل النفايات بقصد إعادة تدويرها واستخدامها، مع مراعاة الأنظمة الوطنية القائمة في هذا الصدد؛

٥ - نؤكد الحاجة إلى آلية فعالة وإجراء فعال لمنع حركة النفايات الخطرة والمواد الكيميائية السامة سواء بصورة مقنعة أو تحت أسماء منتجات نافعة؛

٦ - نقرر العمل في سبيل وضع مبادئ تستند إلى الإدارة السليمة للنفايات الخطرة تمهيدا لاستحداث السياسات الوطنية الرامية إلى التخلص التدريجي من المواد الكيمائية الزراعية والصناعية السامة ومن التجارة في النفايات الخطرة؛

٧ - نتعهد بالسعي لعقد اتفاقات على الصعيدين الإقليمي والثنائي ترمي إلى الأخذ بتكنولوجيا أكثر نظافة ونقل التكنولوجيات الملائمة.

بحار جنوبي آسيا

وإذ نعيد تأكيدنا لأهمية كل ما يتخذ من إجراءات إيجابية بغرض حماية المحيط والبحار بأنواعها، بما فيها البحار المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية واستخدامها على نحو رشيد وتطويرها،

وإذ نرحب بالبرنامج الإقليمي للبحار الجنوبية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يرمي لحماية وإدارة البيئة البحرية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية ساحلية في المنطقة، وتعزيز التنمية المستدامة والإدارة السليمة للموارد البحرية والساحلية الإقليمية، مع أخذ جوانبها الاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار،

وإذ نذكر باعتماد خطة عمل هذا البرنامج في اجتماع المفوضين المعقود في أذار/مارس ١٩٩٥ في نيودلهي بالإشارة إلى برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية الذي نُظر فيه خلال انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي المعني بهذا الموضوع في عام ١٩٩٥ في واشنطن،

١ - نطالب جميع بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي باتخاذ ما يلزم من إجراءات لوضع البرنامج الإقليمي للبحار الجنوبية موضع التنفيذ؛

٢ - نحث وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة من قبيل مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي على تقديم كافة المساعدات اللازمة للجهود التي يضطلع بها لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها في منطقتنا؛

٣ - نؤكد أنه لا ينبغي وضع أي صك أو اتفاق بيئي تمييزي موضع التنفيذ فيما يتعلق بالقضاء على الملوثات العضوية الدائمة في غياب مدخلات قابلة للتطبيق ذات أهمية حيوية للزيادة المتواصلة في إنتاج الغذاء في جميع البلدان النامية، بما فيها بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وأنه ينبغي بذل جميع الجهود المؤدية لتوفير المواد الكيميائية البديلة والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذه البدائل بشروط غير تجارية تمكينا للبلدان النامية من القضاء التدريجي لهذه الملوثات؛

٤ - نحث جميع بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على حفظ النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية ذات الحساسية من الوجهة الايكولوجية والمتسمة بالهشاشة والندرة، من قبيل أشجار المنغروف الاستوائية والشُعب المرجانية، وقيعان البحار العشبية، وما إليها، لأغراض حفظ الموارد الخاضعة للولاية الوطنية والاستخدام المستدام لهذه الموارد.

وفي ضوء الموقف الموحد لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المذكور أعلاه والذي يبرزه هذا الإعلان، الذي سيطلق عليه "إعلان نيودلهي لعام ١٩٩٧ الصادر عن وزراء البيئة في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، نتعهد بأن نواصل التعاون المعتاد في غضون العملية التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لتفنيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبأن ننسق مواقف بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في الدورة الاستثنائية من أجل إظهار مصالح بلداننا وضمانها بصورة فعالة.

- - - - -